إصدارات مركز الدراسات
والإعلام الإقتصادي

نشرة حول

تحليل بيئة الاستثمار والفرص الاستثمارية في محافظة حضرموت

2024م

إعداد الباحث/

د. محمد صالح الكسادي

باحث اقتصادي ورئيس قسم العلوم المالية
والمصرفية بكليه العلوم الإدارية بجامعة حضرموت

باحث غير مقيم
بمركز الدراسات والإعلام الإقتصادي

CIPE
CENTER FOR INTERNATIONAL PRIVATE ENTERPRISE

SEMC
STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي

ERT
ECONOMIC REFORM TEAM - YEMEN
فريق الاصلاحات الاقتصاديه - اليمن

تحليل بيئة الاستثمار والفرص الاستثمارية في محافظة حضرموت

2024 م

المحتويات

- ملخص تنفيذي 4
- المنهجية المتبعة 5
- السياق المحلي للمحافظة 5
- فرص الاستثمار 9
  - استثمارات قريبة المدى 10
  - استثمارات متوسطة المدى 12
  - استثمارات بعيدة المدى 13
- الصعوبات التي تواجه المستثمرين 15
- الحلول والتوصيات 17
- المراجع 20

ملخص تنفيذي

تسعى هذه النشرة لإبراز الفرص الاستثمارية التي تتمتع بها محافظة حضرموت حيث تتنوع طبيعتها بين ساحل ووادي، وتمتد على شواطئ خلابة تجمع بين الكثبان الرملية، والصخور، والشواطئ الذهبية، وسلاسل الجبال والوديان، والشعاب بمسافة 303.9 كم على البحر، وكذلك الوادي الذي يعد سلة غذائية لليمن بما يحتويه من أراضي خصبة صالحة للزراعة، وصحاري شاسعة صالحة للسياحة.

تحاول النشرة إبراز هذه المظاهر، ومحاولة استغلالها الاستغلال الأمثل بالمحافظة والعمل على استدامتها بما يحقق مردودًا ماديًا للمحافظة دون العبث بهذه الثروة الطبيعية وغير المستغلة بما يحفظ حق الأجيال القادمة ويعمل على الحفاظ عليها دون هدرها.

توصلت النشرة إلى توفر فرص استثمارية غير مستغلة في مختلف القطاعات النفطية، والغازية، والزراعية، والسمكية، والسياحية حيث تتوفر المواد الخام بكثرة في البيئة المتنوعة من نفط، ومعادن، وصخور إنشائية، وأراضي زراعية شاسعة تساعد على زرع محاصيل مختلفة في مناطق يتنوع المناخ فيها، وهذا ما تتمتع به حضرموت رغم تعدد الأسباب والمعوقات التي عرقلت قيام المشاريع الاستثمارية.

يمكن حصر أبرز المعوقات في الحرب الدائرة في البلاد والصراع المستمر الذي ساهم في صنع بيئة سلبية مناوئة للاستثمار، وكذلك البيئة التشريعية والقانونية المعيقة بسبب تقادمها وعدم مواكبتها حتى لتشريعات الدول المجاورة، إضافة لعدم التوازن الأمني الذي يعد ركيزة أساسية بالرغم من أن المحافظة تشهد استقرارًا نسبيًا مقارنة ببقية المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا، ولم تدخل في أتون الصراع الدائر، ولكن ظلت حيازة الأراضي منذ تسعينيات القرن الماضي مشكلة كبيرة، إضافة للبيروقراطية المستشرية في مفاصل الدولة والسلطة المحلية اللذين يلعبان دورًا بارزًا في عدم جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية لحضرموت، بالرغم من وجود بيوت حضرمية في الخارج تمتلك رؤوس أموال كبيرة، كما ساهم الوضع الاقتصادي المتقلب وعدم استقرار العملة الوطنية في عدم توطين أي استثمارات في الوقت الراهن.

تقترح النشرة أنه للعمل على الاستثمار لابد من تحديث قوانين الاستثمار بما يتناسب مع المتغيرات الإقليمية والدولية في جوانب الاستثمار وخلق شراكة مع القطاع الخاص، وتفعيل دور المحاكم في إصدار الأحكام بخصوص النزاعات حول الأراضي، والعمل على مساندة الهيئة العامة للاستثمار والغرفة التجارية لإقامة المعارض على المستوى المحلي والخارجي لعرض الفرص الاستثمارية بحضرموت، وتقديمها بالصورة التي تليق بها كي تكون محل جذب استثماري نتيجة للتنوع الذي تزخر به.

المنهجية المتبعة

اعتمدت هذه النشرة على المصادر الثانوية من كتب، ومجلات، ودوريات تم إصدارها حول حضرموت، كما تم إجراء عدد من المقابلات الشخصية لأهم المكاتب التنفيذية والهيئات ذات العلاقة بخلق الفرص الاستثمارية ورجال الأعمال بالمحافظة في غرفة تجارة وصناعة حضرموت، حيث تطرقوا فيها إلى الفرص الواعدة للاستثمار والعوائق التي تقف أمام استغلالها الاستغلال الأمثل مما يخلق قيمة مضافة إلى الإنتاج ويساهم في خلق فرص عمل متنوعة، وبالتالي دفع عجلة التنمية والنمو والازدهار والرفاه الاقتصادي على مستوى حضرموت بالإضافة إلى زيادة مساهمة المحافظة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وينعكس ذلك على حياة المواطنين بزيادة دخلهم وتحسن وضعهم المعيشي.

السياق المحلي للمحافظة

تقع محافظة حضرموت في الجهة الشرقية من اليمن، تحدها غربًا محافظة شبوة ومن الشرق محافظة المهرة ومن الجنوب بحر العرب ومن الشمال المملكة العربية السعودية وتمتد حدودها مع السعودية حوالي 700 كم، وهي المحافظة التي تمتلك أكبر حدود مع السعودية وتعد أكبر محافظة في المساحة ومن أهم مدنها المكلا والشحر وسيئون وتريم وشبام.

بحسب الإسقاطات السكانية بلغ عدد سكانها حوالي 1.780.162 ونظرًا لعدم إجراء أي إحصاء سكاني دقيق منذ عام 2004 كما يرى مكتب الإحصاء بالمحافظة فإن هذه التقديرات لا تتناسب مع كثافة السكان الحالية، حيث هناك نزوح للمحافظة من مناطق الصراع بلغ حوالي 13088 أسرة و90144 فردًا بحسب إحصاء عام 2023-2022.

تقع مناطق ساحل حضرموت بين الشواطئ والسلاسل الجبلية والوديان الكبيرة والواحات والهضاب والأراضي السهلية، فهناك تضاريس جغرافية متنوعة ولذلك فإن المناخ حار ورطب صيفًا في الساحل، ومعتدل شتاءً، أما في الوادي حار جاف صيفًا وتصل درجة الحرارة إلى 45 درجة مئوية وبارد جاف في الشتاء.

تنقسم حضرموت إداريًا إلى ساحل ووادي حضرموت، يضم ساحل حضرموت عشر مديرية أغلبها تطل على البحر، وفيها 4 مديريات تتوسط حضرموت في الهضبة ومنها 6 مديريات ساحلية.

جدول رقم (1) الشريط الساحلي لحضرموت

المديرية	الشريط الساحلي بالكيلومتر	الإجمالي
بروم وميفع	77.1	303.9
المكلا	58.9	
غيل باوزير	7.1	
الشحر	45.6	
الديس الشرقية	51.0	
الريدة الشرقية وقصيعر	64.2	
غيل بن يمين		
حجر		
يبعث		
دوعن		

بينما يتشكل وادي حضرموت من 18 مديرية، وهي بحسب الجدول رقم (2) كالتالي:

المديرية	حدودها مع المملكة العربية السعودية
القطن	
شبام	
سيئون	
تريم	
العبر	
وادي العين	
زمنخ ومنوخ	لها حدود دولية
ساه	
رخية	
القف	لها حدود دولية
السوم	
الضليعة	

ثمود	حدودها مع المملكة العربية السعودية
رماه	حدودها مع المملكة العربية السعودية
حريضة	
عمد	
حجر الصيعر	

وهناك عدة طرق برية تربط الساحل بالوادي:

مسار الطريق	المسافة كيلومتر في الساعة
طريق وادي العين	338
طريق ساه	210
طريق المعدي عبر الشحر	355

تعيش حضرموت ذات الأوضاع التي تعيشها اليمن من حالة عدم استقرار الأوضاع السياسية من عام 2011 إلى الآن مع تعدد المكونات التي ظهرت بعد الحرب مع ضعف دور الأحزاب السياسية في المرحلة الحالية، وتؤثر تلك العوامل على بيئة جذب وتوطين الاستثمار في حضرموت لأنها تعكس الاستقرار للمنظومة السياسية في المحافظة والبلاد.

وعن المؤشرات الاقتصادية فهي في تدهور منذ اندلاع الصراع باليمن من ارتفاع مستمر في مؤشر التضخم وتراجع العملة الوطنية وكلها أسباب لعبت دورًا سلبيًا في أن لا تكون عناصر جذب لأي استثمارات جديدة، كما أنها ساهمت في هروب رؤوس الأموال إلى دول الجوار، ومع توقف الصادرات النفطية بداية الحرب واستئناف التصدير في عام 2017 وتوقفه مرة أخرى في 22 أكتوبر 2022 بفعل هجمات شنتها جماعة أنصار الله الحوثيين على ميناء الضبّة، مما تسبب في حرمان حضرموت من 20 % كانت تحصل عليها من عائدات النفط، وهي الحصة المخصصة لها لأغراض التنمية المحلية، وأدى هذا إلى إيقاف العديد من المشاريع الاستثمارية، يضاف لذلك استمرار انقطاع الكهرباء وضعف البنية التحتية، وجميعها عوامل غير محفزة لجذب الاستثمارات.

كما تعد محافظة حضرموت، على المستوى الاقتصادي، من أهم المحافظات لأنها ترفد ميزانية الدولة بعائدات كبيرة؛ حيث ينتج من حقول المسيلة يوميًا بعد الحرب 51,400 برميل وفقًا لآخر رقم تم الكشف عنه في عام 2022، وتوقف تصدير النفط

الخام من حقول المسيلة في 22 أكتوبر 2022 نتيجة هجمات لجماعة أنصار الله الحوثيين بالطيران المسير استهدفت ميناء الضبة النفطي، كما أن هناك غاز مصاحب للنفط يستخدم لتوليد الطاقة في مناطق الوادي، وحضرموت تتميز بتنوعها حيث توجد فيها عدة معادن، أهما الذهب الذي يستخرج من وادي مدن، وكذلك الرمال السوداء «السيلكا»، والأحجار الجيرية، وتحتوي على أكبر مصنع لإنتاج الجير في اليمن.

اجتماعيًا، استقبلت المحافظة موجات نزوح من مناطق الصراع وكذلك المغتربين العائدين نتيجة الإجراءات التي اتخذت في المملكة العربية السعودية، مما شكل ضغطًا على الخدمات بالمحافظة في ظل عدم تطويرها أو توسعها بسبب توقف المشاريع التنموية، وهذا ساهم في انتشار العشوائيات في البناء وقيام أحياء دون بنية أساسية أو تخطيط مسبق، ومع ضعف وجود قطاع صناعي أو إنتاجي انتشرت البطالة في أوساط الشباب رغم توجه البعض لتأسيس مشاريع صغيرة، ومتوسطة، وخلق أنشطة تجارية.

كما تشتهر المحافظة بإنتاج الأسماك كونها تطل على بحر العرب والذي ينفتح على المحيط الهندي والغني بأسماك التونة، والقرش، والأحياء البحرية الأخرى، ومثلت تغطية حضرموت من الأسماك حوالي 25 % في عام 2014، والتي تصدر إلى دول الجوار وشرق آسيا وأوروبا، فخلال العام 2021 بلغت كمية الأسماك المنتجة في حضرموت 58 ألف طن، وفي العام 2022 حوالي 70 ألف طن. حيث تشمل الأسواق العالمية للأسماك اليمنية، ومن أشهر أنواع الأسماك اليمنية التي يتم تصديرها إلى الأسواق العالمية الماكريل، الروبيان، الشروخ، الحبّار وبالإضافة إلى عدد كبير من الأسماك القاعية.

إضافة لذلك تنتج حضرموت العسل ذي الشهرة العالمية، وعدد من المحاصيل الزراعية كالبصل الذي يصدر خارجيًا، والتمور، والمانجو، والليمون، والقمح، وكلها محاصيل نقدية.

كما يعد ميناء المكلا من أهم موانئ اليمن حيث يتم عبره التبادل التجاري مع العالم الخارجي ويتميز بموقع جغرافي نوعي حيث يتوسط شبه الجزيرة العربية.

فرص الاستثمار

هناك الكثير من الفرص الاستثمارية التي لم تستغل في حضرموت في مختلف القطاعات، فمثلًا في قطاع الأسماك الاستزراع السمكي، وأماكن الإنزال للأسماك، والألسنة البحرية، كذلك تعليب أنواع مختلفة من الأسماك، والتدخين للأسماك، وصناعة الأسمدة من مخلفات الأسماك، والصناعات الغذائية المعتمدة على الأحياء البحرية تعد من الفرص المستدامة؛ نظرًا لوجود مراعي الأسماك بحضرموت.

كما يعد القطاع الزراعي قطاعًا مهمًا؛ حيث الأراضي الخصبة والأودية التي يستمر فيها جريان المياه على مدار العام وبخاصة في وادي حجر ووادي شحير حيث الأراضي الصالحة لزراعة النخيل، وأشجار المانجو، والموز، والليمون، وفي الوادي يمكن زراعة البصل، والطماطم، والقمح، إضافة للنخيل لإنتاج التمور ولابد من إدخال فسائل جديدة من النخيل لإنتاج أنواع عدة من التمور وتحسين الإنتاج وإقامة مزارع لإنتاج أعلاف الحيوانات.

ويمكن الاستثمار في قطاع البنية التحتية بالشراكة مع القطاع الخاص في بناء محطات الكهرباء القائمة على الغاز؛ لأن الكهرباء عصب الاستثمار وبالتالي يجب أن تحظى بالأولوية لأنها محرك للأنشطة الاقتصادية بحضرموت.

كما لا يمكن تجاهل قطاع التعليم الأساسي والجامعي والقطاع الصحي اللذين يعدان من القطاعات الحيوية حيث أغلب المرضى يذهبون إلى مصر ودول أخرى مما يفقد البلاد سيولة مالية من العملة الصعبة، وهو قطاع سوف يشكل رافدًا اقتصاديًا؛ نظرًا للكثافة السكانية في المحافظة.

وفي قطاع السياحة حيث الشواطئ الخلابة والمحميات والحمامات الطبيعية الكبريتية والساخنة، إضافة للسياحة الدينية كقبر نبي الله هود عليه السلام، والأماكن التاريخية التي تعود إلى عصور قديمة، وكذلك السياحة الجيولوجية من سلاسل جبلية، وانكسارات صخرية، ووديان، كما أن هناك صحراء الربع الخالي التي تحتوي على الكثبان الرملية.

ويجب عدم إغفال الصناعات الإنشائية حيث الأحجار المختلفة، والرخام، ويشجع ذلك إقامة مصنع للسيراميك، ومصانع للأسمدة الناتجة عن مخلفات الأسماك، والصناعات القائمة على العسل من صابون وأدوات تجميل، ومصنع لتعبئة وتغليف التمور.

تنقسم الاستثمارات المتوفرة في حضرموت بحسب طبيعة نوعية الاستثمار المزمع إقامتها، كالتالي:

استثمارات قريبة المدى

بما أن حضرموت أرض خصبة لجذب الاستثمارات فهناك فرص كثيرة، ولكن نذكر أهمها التركيز على بناء شراكة مع القطاع الخاص ويمكن ايجازها في الجدول التالي

القطاع	الفرصة	الجهة المقترحة للقيام بها
البنية التحتية	● طرقات وكهرباء ومياه واتصالات وانشاء الموانئ والمرافئ الجديدة على امتداد الساحل.	الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص وانشاء شركات مساهمة عامة.
	● الصرف الصحي والاستفادة منه في صناعة الأسمدة العضوية.	الحكومة مع الشركات الأجنبية.
الصناعات التحويلية	● مصانع لتنظيف وتغليف الخضار والفواكه ● إنتاج مسحوق البصل والثوم. ● مصنع التمور في حجر. ● إنتاج معجون ومسحوق، التمور والقهوة. ● مصانع تعليب وتغليف العسل الدوعني الشهير نظرًا لتوفر اشجار السدر والخمط بكثرة في وادي دوعن. ● صناعة أدوات تجميل والصابون من بقايا العسل. ● مصانع عصائر الليمون والمانجو الفائض من مناطق الخربة وظلومة.	القطاع الخاص
الصناعات التكريرية و البتروكيماوية	● إقامة مصافي تكرير النفط ومشتقاته وإقامة مصانع بتروكمياوية.	الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص والشركات الاجنبية

القطاع	أهم الفرص	الجهة المقترحة للقيام بها
الأسماك	● إنشاء مجمع للصناعات السمكية. ● إنشاء معامل لتجفيف وتجميد وصناعة الأسمدة من مخلفات الأسماك نظراً لتوفر الأسماك القاعية والسطحية.	شركات مساهمة عامة
الثروة الحيوانية	● إنشاء مزارع تربية الدواجن.	شركات مساهمة عامة
السياحة	● السياحة الجيولوجية والينابيع الساخنة بمدينة الحامي والديس الشرقية والمحجر.	القطاع الخاص
التعليم	● الاهتمام بقطاع التعليم الفني وادخال تخصصات تواكب سوق العمل في ظل الثورة الرقمية.	الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص
الصحة	● إنشاء المستشفيات التخصصية والمدن الطبية المتكاملة وعيادات معالجة الأمراض المزمنة، والأمراض النفسية، والإدمان للرجال والنساء.	القطاع الخاص

استثمارات متوسطة المدى

هناك مشاريع تشابكية تمثل قيمة مضافة للاقتصاد المحلي، وفي ظل التوسع وزيادة الكثافة السكانية بحضرموت أصبح من الضروري الاتجاه نحو بعض المشاريع التي تدر دخلا اضافياً.

القطاع	الفرصة	الجهة المقترحة للقيام بها
البنية التحتية	● إقامة منطقة للحاويات في ميناء بروم ومساحة تخزنيه للحاويات حيث يفتقر الميناء الحالي إلى الرافعات الشوكية ومساحات تخزين.	الحكومة بالتعاون مع شركات أجنبية
العقارات	● إقامة المجمعات السكانية والصناعية والعمل بألية تصدير العقار للمغتربين والأجانب .	القطاع الخاص
الصناعات	● إنشاء مصنع الرمال السوداء (السليكا) لتوفرها في شواطئ بروم وميفع. ● إنشاء مصنع للزجاج لتوفر الرمال في صحراء الربع الخالي. ● إنشاء مصنع للألمنيوم . ● إنشاء مصنع للسراميك والجرانيت والجبس حيث حضرموت غنية بالمواد الانشائية والصخور الرسوبية. ● إنشاء مصانع للأدوية حيث توجد نباتات عطرية وأعشاب طبية في الوديان.	القطاع الخاص الوطني والاجنبي

استثمارات بعيدة المدى

في ظل التوسع العمراني والحضري الذي تعيشه حضرموت والانفجار السكاني واتساع الرقعة الجغرافية والتي تمثل ثلث مساحة الجمهورية اليمنية فإن أهم المشاريع الاستثمارية هي كالتالي

القطاع	الفرصة	الجهة المقترحة للقيام بها
البنية التحتية	● إنشاء سكك حديدية تربط الساحل بالوادي لنقل المواد الخام والمساهمة في تنقلات السكان.	الحكومة
	● توليد الكهرباء عبر طاقة الرياح في جبال عبد الله غريب وساحل نبح لتوفير طاقة نظيفة ومستدامة.	الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص.
الصناعات الثقيلة	● صناعة مكائن الاصطياد وقطع غيارها، وصناعة المعدات الزراعية	الشركات الاجنبية والقطاع الخاص
	● انشاء مصنع قطع غيار السيارات وصناعة هياكل السيارات نظرًا لتوفر خردوات الحديد والتي تصدر خاماً للخارج.	الشركات الاجنبية والقطاع الخاص
الصناعات الالكترونية	● إقامة مجمع صناعي الكتروني وانتاج السلع التي تتطلب مهارات عالية.	الحكومة
الصناعات المعدنية	● تكرير الأتربة التي تحتوي معادن ثمينة مثل مناجم الذهب في وادي مدن وإعادة تأهيلها.	الحكومة

ويعد الاستثمار بإقامة هذه المشاريع في حضرموت مهمًا؛ لأنها سوف تخلق فرص عمل كثيرة ومتعددة وبالتالي ستساهم في القضاء على البطالة، كما ستساهم في إحداث تنمية اقتصادية بالمحافظة، وستزيد من إيراداتها عن طريق الضرائب والتصدير للسلع التي خلقت منها قيمة مضافة، بدلًا من أن تصدر مواد خام للخارج وتساهم في زيادة دخل الفرد وتحقيق حياة كريمة.

يعتمد تنفيذ توصيات هذه النشرة إلى وضع استراتيجية مبنية على تفاهمات بين السلطة المحلية والقطاع الخاص في داخل وخارج المحافظة والذي يعتبر المحرك الأساسي لاقتصاد المحافظة؛ ولا سيما لأن الكثير من أبناء المحافظة مغتربون ويملكون رؤوس أموال في الخارج، ومشاركتهم في وضع استراتيجية يعد مهمًا لأنهم سيساهمون في إحداث تنمية اقتصادية بالمحافظة.

كما أن الدعم والذي يفترض أن يقدم من قبل السلطة المحلية والمتمثل في إعفاء مدخلات الإنتاج من الضرائب، سيقلل من تكاليف الإنتاج، وسيساعد على إقامة صناعات قائمة على المواد الخام المتوفرة بحضرموت، ومن المهم تحديث وتطوير قوانين العمل مما ينظم العلاقة بين أرباب العمل والعمال، وتحديد الحد الأدنى للأجور سعيًا لزيادة الإنتاجية في ظل المتغيرات الاقتصادية التي تعيشها البلاد.

الصعوبات التي تواجه المستثمرين

تتمتع محافظة حضرموت باستقرار نسبي في الوادي، ومستقر في الساحل، مما يجعلها مكانًا لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ولكن استمرار الصراع في البلاد جعل الاستثمار غير ممكن في مختلف المناطق المستقرة وغير المستقرة على مستوى البلاد، ولأن حضرموت جزء من اليمن فمن الطبيعي أن تتأثر ويمكن إيجاز التحديات في الآتي

1. مغادرة الاستثمارات حضرموت نتيجة ضعف البنية التحتية من كهرباء غير مستمرة، ومياه، وصرف صحي لا وجود له، ورداءة الاتصالات والتي تمثل أولوية في الوقت الراهن في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي، كما أن النزاعات حول حيازة الأراضي تعد مشكلة كبيرة في المحافظة في حصول المستثمر على أرض لإقامة مشروعه؛ نتيجة حجز الأراضي منذ عام 1990.
2. إن استمرار عمل مطار الريان بشكل جزئي في الرحلات الجوية يعد عائقًا أمام إتمام الصفقات التجارية؛ لأنه مقتصر على رحلات طيران اليمنية الداخلية والخارجية.
3. لا توجد رؤية وخطة استراتيجية لحضرموت لتوزيع المشاريع بحسب المناطق المؤهلة، وحتى الآن لا توجد مناطق جاهزة للمستثمرين بالمحافظة، وهذه تعد مشكلة تواجه المستثمرين الجدد، إضافة إلى ارتفاع تكلفة المنتج المحلي نتيجة لارتفاع مدخلات الإنتاج الأساسية كالطاقة الكهربائية، وكذلك كلفة المنشآت الصناعية.
4. إضافة لذلك، يعد استمرار انهيار العملة الوطنية، وارتفاع معدلات التضخم بشكل مستمر، وبقاء البلاد في حالة الحرب يعد سببًا أساسيًا لعدم استقرار بيئة الاستثمار وتطورها، وهو ما خلق بيئة غير استثمارية على المستوى المحلي، وكذلك عدم جذب للاستثمارات الأجنبية؛ حيث يوجد ارتباط وثيق بين الأداء الاقتصادي والأمني.
5. تلعب السلطة دورًا مهمًا في تقديم التسهيلات للمستثمرين، ولكن بحسب القوانين الحالية الصادرة من الهيئة العامة للاستثمار منذ تسعينيات القرن الماضي، وهي قديمة لا تواكب المتغيرات الحاصلة في الإقليم والعالم، كما أن التعقيدات الإدارية، والمشاكل حول الأراضي جعل المستثمرين ينفرون ويمتنعون عن إقامة المشاريع في حضرموت؛ حيث تعج المحاكم بقضايا الأراضي.

6. ضعف الجانب التشريعي، والجبايات غير القانونية، ومركزية المعاملات الخاصة بإصدار تراخيص إنشاء بعض المشاريع، وكذلك استيراد بعض البضائع؛ لذلك اتجهت أغلب الاستثمارات إلى صلالة العمانية؛ نظرًا لتوفر الأراضي المعفية، والقوانين التي تحمي الاستثمارات، مما تسبب في أضرار محلية منها ضعف إيرادات السلطة المحلية وزيادة معدلات البطالة في المحافظة.
7. كما أن غياب الضمانات القانونية، وضعف الحماية القانونية للمستثمرين المحليين والأجانب لعبت دورًا سلبيًا في عدم خلق بيئة استثمارية محفزة.
8. بسبب ضعف شبكة الإنترنت أو عدم وجودها في مناطق الأرياف هناك ضعف شديد في برامج الابتكارات بالرغم من وجود مؤسسة حضرموت للابتكارات، وأيضًا هناك صعوبة في التحول الرقمي نتيجة عدم تحديث منظومة الاتصالات منذ اندلاع الحرب في عام 2015 لغاية الآن بسبب أن بعض الأجهزة يمنع إدخالها للبلاد مما شكّل عائقًا في أي تطوير للبنية التحتية في جانب الاتصالات، والنقل، كذلك الطرقات التي تحتاج إعادة تأهيل وتوسعة وربط المناطق الريفية بالمدن الرئيسية.

الحلول والتوصيات

هناك العديد من الأمور يتطلب توافرها لجذب الاستثمارات ومنها:

1. إعادة تأهيل البنية التحتية من الطرقات التي تربط مواقع الإنتاج بمواقع تصريف المنتجات سواء كانت زراعية أو سمكية، وإيجاد حلول للطاقة الكهربائية التي تواجه عجزًا كبيرًا من طاقة متجددة، شمسية، ورياح، إضافة لتطوير شبكة الاتصالات.
2. بناء محطات لتصريف مياه الصرف الصحي، وإعادة تأهيل الموجود منها، حيث تتسبب المجاري في تلوث التربة في الوادي ومياه البحر وارتفاع نسبة ثاني أكسيد الكربون مما يتسبب في انقراض الأحياء البحرية في مناطق الساحل.
3. في ظل الوضع الراهن للبلاد وانعكاسات ذلك يجب إعطاء السلطات المحلية صلاحيات وضع لائحة محلية مؤقتة للاستثمار مع توفر الإرادة السياسية المحلية.
4. بالنسبة لحيازة الأراضي يتطلب الأمر سحب الأراضي التي لم يتم الاستثمار فيها، كما أن تطوير المنظومة الأمنية بحضرموت يعتبر صمام أمان للمستثمرين.
5. إعادة تفعيل المحاكم وعدالة الأحكام الصادرة من المحاكم التجارية والقضائية والإسراع في الحكم.
6. إعادة النظر في التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار.
7. لا بد من وجود مخطط أساسي (Master Plan) لحضرموت لتوزيع الخارطة الاستثمارية للمشاريع، وتحديد الأماكن المناسبة لكل استثمار بحسب المناطق وتوفر المواد الخام بها للصناعة المزمع إقامتها.
8. العمل على محاربة الفساد الإداري بكافة مظاهره ولا سيما الرِشَى في المرافق الحكومية.
9. عمل شراكة مع القطاع الخاص مما يحفز الاستثمارات في مختلف الجوانب الصحية والتعليمية.
10. اتباع نظام النافذة الواحدة في إنجاز المعاملات وإنشاء بوابة إلكترونية لإنجازها.
11. فتح المجال للمؤسسات المالية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
12. الاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية في كيفية جذب الاستثمار و ا لمستثمر ين .

13. العمل على حماية المنتج المحلي من خلال تقييد الواردات من السلع المنافسة أو رفع الرسوم عليها كحماية احترازية أو توفير حماية تعويضية للصناعات المحلية.

14. سن سياسات تشجيع المنتج المحلي كالإعفاءات والاستثناءات الضريبية لمدخلات عناصر الانتاج المستوردة واعطاء أثمان تشجيعية في تعرفة الكهرباء والمياه وإعفاء التراخيص من التجديد لسنوات محددة من الضرائب.

15. تكامل وتوحيد جهود القطاعات الثلاث العاملة في التنمية (القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المدني) وفق آلية محددة يتم إعدادها مسبقًا.

نستخلص من هذه النشرة:

1. خلق شراكة مع القطاع الخاص والتي سوف تساهم في خلق فرص استثمارية جديدة.
2. توفر منظومة الأمن والمحاكم كركيزة أساسية للاستثمار.
3. اتباع سياسة الأجواء المفتوحة في مطار الريان وسيئون الدولي لتشجيع وصول الوفود التجارية وتوسيع التبادل التجاري مع المحيط الإقليمي والدولي.
4. إقامة المجلس الاقتصادي المحلي لحضرموت بالشراكة مع القطاع التجاري ومؤسسات المجتمع المدني والذي يناط به رسم السياسات الاقتصادية للمحافظة ووضع الاستراتيجيات.
5. إقامة مشاريع المناطق الصناعية المختلفة بحسب القطاعات أكانت صناعية أو زراعية أو سمكية والمناطق الحرة.
6. تكفل الدولة بتوفير جميع الخدمات اللازمة للاستثمار من كهرباء وخدمات البنية التحتية لتخفيض من كلفة المشاريع والمنتج المحلي كي يكون منافسًا ومنح الاعفاءات الضريبية في الجمارك للمواد الخام.
7. نشر الوعي الإعلامي لتحسين وتطوير الاستثمار وأهميته في الاقتصاد المحلي.

المراجع

1. Hasham, M, Nagi, Delineating and calculating the length of Yemen's mainland shoreline, Internacional Journal of alternative fuels and energy, Vol 5 (1), pp: 1-9.
2. الإدارة المستدامة لقطاع الثروة السمكية في سلطنة عمان رؤية من أجل الرخاء المشترك، وزارة الزراعة والثروة السمكية، سلطنة عمان، مجموعة البنك الدولي، 2015.
3. الجهاز المركزي للإحصاء بمحافظة حضرموت، تقرير الإسقاطات السكانية، 12 نوفمبر 2023.
4. مجموعة البنك الدولي، تقارير شهرية عن اليمن، 26 أكتوبر 2023.
5. بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.
6. نبهان عبدالله بن نبهان، المغتربون العائدون وصمود ريادة الأعمال في المكلا، منتدى سلام اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، يوليو 2021.
7. هينك انجلبرت ومارك ورميستر، تقرير تقييم الأضرار والقدرات في ميناء عدن وميناء المكلا، مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن، 2020.
8. استراتيجية النمو والتخفيف من الفقر لمحافظة حضرموت 2015، مسودة أولية للنقاش، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2007.
9. الهيئة العامة لمصائد الأسماك في البحر العربي، تقرير من الهيئة، 20 نوفمبر 2023.

يعمل مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) منذ عام 1983م مع شركائه من صنّاع القرار، ومؤسسات الإعلام، ومراكز البحوث الاقتصادية، والأكاديمية، والمنظمات الممثلة للقطاع الخاص، لدعم التوسع في شمولية السياسات الاقتصادية، وترسيخ مفاهيم وممارسات الحوكمة الرشيدة، ومواطنة الشركات، والحوكمة الديمقراطية، والنزاهة والشفافية، وخلق بيئة ممكّنه لريادة الأعمال، وايضاً تيسير التجارة بين الدول؛ بالإضافة إلى مساعدة مؤسسات القطاع الخاص على تعزيز قدراتها المؤسسية.

مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) منظمة غير حكومية وغير ربحية وجزء من غرفة التجارة الأمريكية في واشنطن وهو ايضاً احدى المؤسسات الأربعة الرئيسية المعتمدة لدى الصندوق الوطني للديمقراطية (NED)، وهو صندوق مستقل يعمل من أجل تعزيز المؤسسات الحيوية للحوكمة الديمقراطية.

لدى مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) حاليا حوالي 200 مشروع في اكثر من 80 دولة حول العالم، وتسعى هذه المشاريع إلى تعزيز فرص التنمية الاقتصادية الشمولية، من خلال حلول يقودها القطاع الخاص لمواكبة أبرز التحديات الاجتماعية-الاقتصادية.

مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)

هاتف : 9200 - 721 (202)

www.cipe.org

www.cipe-arabia.org

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

https://economicmedia.net/

فريق الاصلاحات الاقتصادية مبادرة طوعية يتألف من نخبة من القطاع الخاص في اليمن بالإضافة الى خبراء اقتصاديين وذلك بهدف تمكين القطاع الخاص اليمني من الاسهام بشكل موحد وفعال في صناعة القرار والمشاركة في وضع الرؤى والاستراتيجيات والسياسات لتعزيز الاصلاحات الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي في اليمن، وذلك من خلال تعبئة الطاقات الفردية في مختلف القطاعات في مختلف المناطق اليمنية.

اليمن ـ تعز – حي الدحي
00967-4- 249306

www.economicmedia.net
economicmedia@gmail.com
@Economicmedia
Economicmedia